

## قرار :

مادة ١ - تختص وزارة البترول والثروة المعدنية بتدعيم وتطوير وتنمية مصادر الثروة البترولية والمعدنية والعمل على حسن استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف خطة التنمية وزيادة الدخل القومي للبلاد .

مادة ٢ - لوزارة البترول والثروة المعدنية ، في سبيل ممارسة اختصاصها القيام بما يلي :

(أولا) رسم السياسة العامة لقطاعي البترول والثروة المعدنية في إطار السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها وتقيم نتائجها .

(ثانيا) رسم السياسة العامة للاتفاقيات البترولية والمعدنية ، وفقاً لأحدث التطورات العالمية .

(ثالثا) رسم سياسة التعاون مع الهيئات الأجنبية في المشروعات البترولية والمعدنية في إطار السياسة العامة للدولة .

(رابعا) التنسيق بين خطط قطاعي البترول والثروة المعدنية بما يؤدي إلى التكامل بينهما وتحقيق أهداف خطة التنمية .

(خامسا) دراسة التطورات العالمية والعملية في مجال البترول والثروة المعدنية ومتابعة أعمال وقرارات الهيئات والمنظمات العالمية في هذه الهيئات وتحليل اتجاهاتها من النواحي الاقتصادية والسياسية والقانونية .

(سادسا) إبراء البحوث والدراسات الفنية والمالية والاقتصادية والإدارية وفقاً لأحدث التطورات العالمية .

(سابعا) اقتراح التشريعات الجديدة والعمل على تطوير التشريعات القائمة بما يكفل تنمية الثروة البترولية والمعدنية وتبسيط الإجراءات والقضاء على الموققات .

(ثامنا) الالتفاق في المؤتمرات والندوات والمعارض المحلية والدولية للرقي على أحدث التطورات العالمية في مجال البترول والثروة المعدنية والإعلام عن نشاطها .

مادة ٣ - يقع وزير البترول والثروة المعدنية ما يلي :

(١) المؤسسة المصرية العامة للبترول .

(٢) الهيئة المصرية العامة لاساحة الحيوانوجية والمشروعات التعدينية .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ شهريار سنة ١٣٩٣ (١٢ سبتمبر ١٩٧٣)

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالناظم والمخابر ،

وعل القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالناظم والمخابر ،

وعل القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة للبترول ،

وعل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ،

وعل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة

وشركات القطاع العام ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء المؤسسات

الصناعية ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء الهيئة المصرية

العامة لاساحة الحيوانوجية والمشروعات التعدينية ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز

الحكومي ،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧٣ بتشكيل الوزارة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

رقم الابداع بناء المكتب ١٩٧٣/٦٥